



بيان صحفي

مؤشر مدراء المشترياتTM
معلومات حساسة عن السوق
يُحظر النشر حتى الساعة 12:00 الدوحة (09:00 بالتوقيت العالمي)، 8 أغسطس 2019

تراجع مؤشر PMI في شهر يوليو مع استمرار التفاؤل المستقبلي القوي بين الشركات

مركز قطر للمال PMITM

- أكثر من ثلثي الشركات يتوقع نموًا خلال العام المقبل
- تزايد الثقة في مستقبل النشاط التجاري
- استمرار ثبات أسعار السلع والخدمات

الدوحة، قطر: 7 أغسطس 2019 - أشارت دراسة مؤشر مدراء المشتريات لقطر عن شهر يوليو إلى تفاؤل كبير بين الشركات بشأن نشاط القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في الـ 12 شهرًا المقبلة، وسط تراجع الظروف التجارية الحالية.

يتم تجميع مؤشرات PMI لقطر من الردود على استبيان من هيئة مكونة من حوالي 400 شركة قطاع خاص. وتشمل الهيئة قطاعات التصنيع والبناء والجملة والتجزئة والخدمات، وتعكس هيكل الاقتصاد غير المرتبط بالطاقة وفقًا للبيانات الرسمية.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر مدراء المشتريات هو متوسط مرجح لخمس مؤشرات هي الطلبات الجديدة والإنتاج والتوظيف ومواعيد تسليم الموردين ومخزون المشتريات، وهو مصمم ليخدم لمحة شهرية عن أحوال الاقتصاد برقم واحد. وقد تراجع مؤشر PMI من 47.2 نقطة في شهر يونيو إلى 45.2 نقطة في شهر يوليو، بعد تعديله وفق العوامل الموسمية. وهذا يعكس اتجاهًا عالميًا يتمثل في هبوط مؤشر PMI خاصة في قطاع التصنيع وفي الصين تحديدًا.

كان متوسط مؤشر PMI خلال الربع الثاني ككل 48.1 نقطة، ويمثل هذا الرقم مؤشرًا مبكرًا على اتجاه التغيير في الناتج المحلي الإجمالي الرسمي الذي يُنشر كل ربع سنة فقط. وفي ضوء المقارنات التاريخية مع بيانات الناتج المحلي الإجمالي الرسمية التي تعود إلى الربع الثاني من 2017، نجد أن قراءة مؤشر PMI للربع الثاني من 2019 متسقة مع التوقف المؤقت لنمو الناتج المحلي الإجمالي.

منذ بدء الدراسة في شهر أبريل 2017، ارتبط مؤشر PMI لـ 0.90 نقطة بالتغير السنوي في النسبة المئوية في الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية، وذلك خلال فترة مقارنة تمتد لثمانية أرباع سنة حتى الربع الأول من 2019. ومؤخرًا أشار مؤشر PMI بدقة إلى التباطؤ الملحوظ في النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في الربع الأخير من العام الماضي

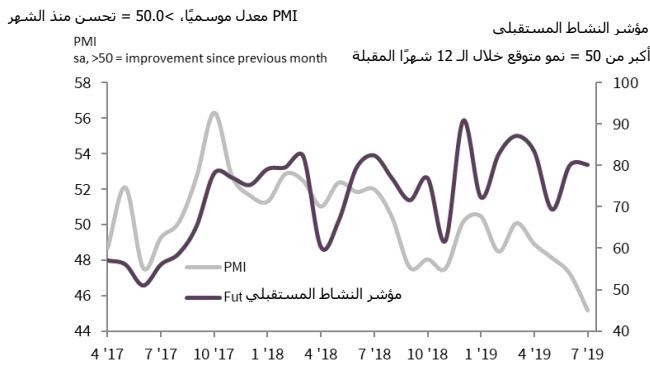
مسجلاً 0.3%، والارتفاع اللاحق في الربع الأول من 2019 إلى 0.9%. ونُشر التقدير الأول للربع الأول من 2019 في يوم 4 يوليو، بعد ثلاثة أشهر من نشر بيانات مؤشر PMI لشهر مارس.

ويأتي تراجع مؤشر PMI في شهر يوليو ليعكس ضعف الإسهامات من أربعة من مكوناته الخمسة وهي الإنتاج والأعمال الجديدة والتوظيف ومخزون المشتريات. أما الإسهام الإيجابي فكان لمواعيد تسليم الموردين (رغم أن هذا المؤشر انخفض في شهر يوليو، لكنه يُعكس عند حساب مؤشر PMI).

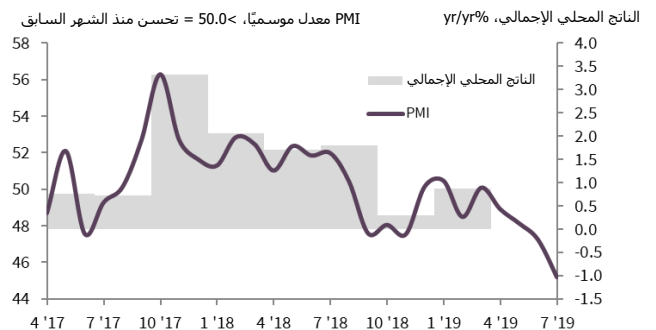
من ناحية إيجابية، ظلت توقعات النشاط التجاري في الـ 12 شهرًا المقبلة قوية في بداية الربع الثالث من العام حيث لم يتغير مؤشر الإنتاج المستقبلي كثيرًا عن شهر يونيو، مسجلاً 80.1 نقطة. وتوقع حوالي 68% من الشركات المشاركة في الدراسة أن يزداد حجم الأعمال في وحداتهم خلال الـ 12 شهرًا المقبلة، مع وصول مستوى الثقة إلى أقوى معدلاته في قطاع الخدمات المالية.

وكان هناك تراجع عام للضغوط التضخمية في اقتصاد القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في شهر يوليو، حيث لم يتغير متوسط أسعار مستلزمات الإنتاج بشكل عام منذ شهر يونيو. وهبطت تكاليف التوظيف للشهر الرابع على التوالي وبمعدل أسرع، الأمر الذي يعكس انخفاض تكاليف الإنتاج للشركات القطرية. وقد حافظت الشركات على ثبات أسعار منتجاتها وخدماتها بشكل كبير بعد سلسلة تخفيضات استمرت 17 شهرًا، وهو أمر مشجع لمجتمع الأعمال.

الأوضاع التجارية الحالية مقابل المستقبلية



مؤشر PMI™ التابع لمركز قطر للمال



تعليق

"يبدو أن القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في قطر يتباطئ مع انتقالنا للنصف الثاني من العام 2019، فقد تراجع مؤشر الإنتاج الحالي والطلبات الجديدة، رغم أن توقعات الـ 12 شهرًا المقبلة بالنسبة للنشاط التجاري تظل إيجابية بقوة وأعلى من متوسط الدراسة، إذ يتوقع أكثر من ثلثي الشركات نمو النشاط التجاري بحلول منتصف عام 2020.

"أشار مؤشر PMI بدقة إلى وجود تغييرات في بيانات الناتج المحلي الإجمالي الفصلية الرسمية الأخيرة المتاحة الآن للربع الأول من 2019. ويعد أن شهد مؤشر PMI تباطؤًا في النمو في الربع الأول من العام الأخير، فقد سجل متوسطًا أعلى في الربع الأول، مشيرًا إلى توسع سنوي حقيقي للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.9%. وقد نُشر رقم النمو هذا لاحقًا كأول تقدير رسمي في أوائل شهر يوليو."

الشيخة العنود بنت حمد آل ثاني، المدير التنفيذي لتنمية الأعمال، هيئة مركز قطر للمال

– النهاية –

نبذة عن مركز قطر للمال

تأسس مركز قطر للمال لينشط داخل الدولة ويقع تحديدا في مدينة الدوحة حيث يوفر منصة أعمالٍ متميزة للشركات الراغبة في التأسيس ومزاولة أنشطتها في قطر أو المنطقة ككل. كما يتمتع مركز قطر للمال بإطار قانوني وتنظيمي خاص ونظام ضريبي وبيئة أعمال راسخة تجيز الملكية الأجنبية بنسبة تصل إلى 100% وترحيل الأرباح بنسبة 100% وضريبة على الشركات بمعدل تنافسي بنسبة 10% على الأرباح من مصادر محلية.

يرحب مركز قطر للمال بمجموعة كبيرة من شركات الخدمات المالية وغير المالية.

للمزيد من المعلومات عن الأنشطة المسموح بها ومزايا مزاولة الأعمال تحت مظلة مركز قطر للمال، يرجى زيارة qfc.qa

@QFCAuthority | #QFCMeansBusiness

مركز قطر للمال: هالة كساب | هاتف: +974 3300 0216 | بريد إلكتروني: h.kassab@qfc.qa
BLJ Worldwide: شريف فضل | هاتف: +974 6685 1251 | بريد إلكتروني: shrieff@bljworldwide.com

للاستفسارات عن التقرير

مركز قطر للمال: gatarpmi@qfc.qa

نبذة عن مجموعة IHS MARKIT

تُعد مجموعة IHS Markit (بورصة نيويورك: INFO) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجيل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة واثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من الشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالميًا.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI™) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI™) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية.

لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI™ التابع لمركز قطر المال من قبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسله إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي شملتها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمعت بيانات شهر يوليو 2019 في الفترة من 12-30 يوليو 2019.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

الاتصال

IHS Markit: جوانا فيكرز | هاتف: +44 207 260 2234 | بريد إلكتروني: joanna.vickers@ihsmarkit.com